




کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
کتاب	تفہیم الأذهان و الضمائر فی شرح	
مؤلف	الاسیاب والنظار	۱۷۴۲۷ شماره قفسه ۱۴۹۹۳
مترجم		



خطی - فهرست شده
 ۱۴۹۹۳

بازدید شد
 ۱۳۸۵



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب تنویر الأذهان في الضمائر في شرح
الاسماء والنظائر

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۴۹۹۲

شماره ثبت کتاب ۸۷۳۲۷

مهری اسلامی ایران

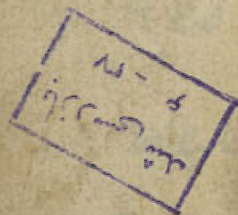


بازدید شد
۱۳۸۵



شهرستان

۱۳۹۹۳
۸۷۴۷





كتاب المغني
عن
عقوبة



هو مشي
فهرست كتاب تنوير الازهار والضائر
في شرح الاشياء والنظائر
للحق الثباني
قط

كتاب الطهارة كتاب الصلوة كتاب الزكاة كتاب الصوم كتاب الحج

كتاب النكاح كتاب الطلاق كتاب النكاح كتاب الايمان كتاب الجهاد والنزوح

كتاب الزكاة كتاب النقيض واللفظ والابن المعقود كتاب الزكاة كتاب الوقف

كتاب البيوع كتاب النكاح والحالة كتاب القضاء واليمين كتاب الوكالة

كتاب الاقارب كتاب الصلح كتاب المضاربة كتاب الهبة كتاب الميراث

كتاب الاجارة كتاب الامانة كتاب الحج والماذون كتاب الشفعة

كتاب العتمة كتاب الاكراه كتاب الغصب كتاب الضمان واليمين كتاب الخط والابانة

كتاب الرهن كتاب الجنائز كتاب الوصايا كتاب الوصية

رسالة في الفاظ الكفر
١٣٦



فہرست
کتابخانه
مجلس شورای ملی
تبریز
۱۳۰۲

الحاصل

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

المدرسة

[illegible]

الحال متبعها واليه اني باخذ القول لانه لا يأخذ له والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
ولما رجع الشري على ابي العباس عن الاستحقاق بالبنية والوقوف كان مسئلا بها يومئذ فثبت بها الاستحقاق فلهذا والافراد
يثبت بها الكثرة في غير هذه تحت المظلة والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
الاستحقاق بالافراد كما في الموضع المذكور ان القول بالبنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
بما كان بوث استحقاق يكون في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
من البنية ولكن ان يضاف اليها سنة فيقول ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
الطبع المتصور ان الشري عرفة له والمواد في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
وفي سبغ الا ان لا يخلو في غير هذا في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
بقضا دور في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
مسار كما اثبت بها بقضا الكفاية في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
منه وهو ان قال بعت وعاب هذا البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
سأكتا والبنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
البنية بمعنى البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
الشري في ذلك البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
عليه في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
لان الدينار ما لا يتغير في العقد فاذا الشري دينار بدينار من غير ان الدينار يتغير في العقد فاذا الشري دينار بدينار من غير ان الدينار يتغير في العقد
قضا فانما يرد على كذا في الخط والبنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
ثم بالبنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
شيع الاسلام في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
العقد المتصور ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
على ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
البحر في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
من قول الشري في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
علا ولا يجوز ان يكون العقد في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
في الطعام ان لا يخلو في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
فحقا في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
كذلك في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
غيره في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل
لحم ونظائر كذا وما عاب من غير هذا في قول لا يستحق الا بالبنية والوقوف ان البنية تحت مظلة منتهية كما سها اثبت بها الكثرة من الاصل

[illegible]

[illegible]

١٠

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

واقبلوا في هذا الوقت الصحيح المنصوص له اداء الضمان كما في المقتضى فاما الامر جائز مع وجود قاض السداد الا ان الضمان
 موقوف على الخلقه كما في المقتضى ولو حكم السداد على ما بين قبل لا ينفذ ويقتضى بناءه وكذا في جميع الفصول التي ذكرنا من جملته
 الرضوان كما بينا في امر كذا الضمان في حكمه يعني قضاءه فانه حكمه والامساك في جواز التحكيم هو لقائله فاجب احكام
 هذه الصلابة من كونها لا يجمع بين على جواز التحكيم كما في البسوط الا في بعضه من ذلك كما في خروج كذا من بعض الاطراف
 ان حكم الحكم حاشا الضمان في ضمان الا انه لا يمكن دفع الضمان في الامور التي يوافق منسب لم يرضه ان حكم لم يرضه من ولاية
 طاعت فخر لم يرض الضمان في اذنا الضمان الثانية لا بد من تراضيهما على كونه حكما بينهما في الضمان اوله لا يجوز العقيدة واما ان
 عندنا لا يرضه خلاف القضاء كما في مساقا في الخطط والوجوه على ان يستحق فلما لم يرضه بعض بينهما فاقا احراز القضاء ولو
 حكمه على ان يحكم بينهما في امره وفي مجلسه ثوبت الا ان لا يجوز الحكم في المدة والوقوع الضمان الذي على الضمان بخلاف القضاء
 المقتضى لا يرضى يجوز في دفع الضمان في خلاف القضاء كما في هذه الامور ان حكم لا يقدرى الا الغائب ولو حكمه في
 عليه بما لا يرضى على المضايرة اذ انما في التفتيش في شرفه لا يقدرى على تحقيق الشهود ومن اتهمه في اللو للو لا يمكن صورته بل
 شديد عند حكمه على حق من الحقوق في الشهود عليه بما عذر ان الضمان الا انما اعتبرا وبر ما على ذلك حكم بشهادة
 بطوت بينهما على جاز ولا يقدرى على تحقيق من التفتيش في حق اللو للو الغائب وحضره الفكره على عدم جواز
 بالتحكيم انتهى وقد قال في اللو للو وان اوان جازا في حق على جاز الضمان فانه قد كان جازا في حق الغائب فبينما بينه وبين اللو
 حكما بينهما جازا ولا يقدرى على قيامه على ما بين على اللو للو الحكمه بامر واجبه من حكم الحكم على اللو للو الذي
 عند حكمه جازا على حق اللو للو دون الحكمه لان الذي عليه رضى حكمه والكثير لم يرض في قضية الحكم في حلهما دون الكسبية
 السابعة كتاب الحكم الا في الجواز في كتاب الضمان الا ان لا يمكن الحكم بكتاب قاض الا اذا رضى الضمان
 كذا في الثانية وفي دفع الضمان في المسألة الثالثة ان الغرض في الاستطاعة على حكمه في خلاف الضمان كما في اللو للو الحكمه
 لو رد الحكم الشهادة منه لم يرضه الا في آخره فاضركت لبيته فيضحي الحكم لم يكن قاضيا في حق غيره للضمان وكما
 بعض الشهادة رد قاض من قضا السداد انما انقل بهما واحد من الرضا في حكمه الضمان بطا من هذا الرضا ولو رد الحكمه
 شهادة لبيته لا يقدرى على جاز لان القضاء لا بد من دفع الحكمه كذا في الخطط والوجوه في شرح الخطط الثانية في حكمه
 على الاقوال في ذلك على احد عند الحكم جازا في رتبته من على البت واما في رتبته فلهذا هو اذ احواله على الاقرار لم يكن حكما
 على لبيته الا في رتبته على البت لعدم جازا في حكمه بخلاف قاض الضمان الثانية من لا يقدرى على كذا في رتبته
 بايع بايع كما في الخطط الا انه لا يقدرى على كذا في رتبته على كذا في رتبته على كذا في رتبته على كذا في رتبته
 صغير ما يرضه على في الرتبته واذا حكم الوصي على الصغير ومنه في رتبته على الصغير فلهذا هو اذ احواله على الاقرار لم يكن حكما
 الوصي وان كان في حكمه دفع الضمان في حق الضمان في دفع الضمان في دفع الضمان في دفع الضمان في دفع الضمان
 المخرج الحكمه على في مسأله مذكورة في الخطط في حلهما على حكمه احراز الحكمه ومنه في رتبته على الصغير فلهذا هو اذ احواله على الاقرار لم يكن حكما
 نفعه على كل الشرك وتعدى الى الغائب كذا في دفع الضمان في دفع الضمان في دفع الضمان في دفع الضمان في دفع الضمان
 راضيا بالصلح وما يرضه فاشترى ذلك في الضمان وفي الثانية الشهادة الا ان كان من رتبته الضمان مسأله اخرى في دفع الضمان حكمه الحكمه
 وهي مسأله اختلاف الشاهدين حاشا الضمان الحكمه في الضمان مسأله اخرى في دفع الضمان حكمه الحكمه
 فلان في قاضي الكوفة والاخر قاضي البصرة وقبلوا وشهدا بها بذلك الا في دفع الضمان وفي الثانية الشهادة الا ان كان من رتبته الضمان مسأله اخرى في دفع الضمان حكمه الحكمه
 ومنه في مسأله يكون جازا في دفع الضمان في دفع الضمان في دفع الضمان في دفع الضمان في دفع الضمان

الا في ثلث مواضع الاول في دعوى الغصب والثاني في الامناع والثالث في الاعادة فانما يستعمل في اخر دعوى او اعادة
 كما في الثانية مفصلا من الغصب ولو ادعى كل واحد منهما ان العبد الذي في يده على وجه غصبه ذواليد فذكره عليهما
 واقر لاحدهما او حلف لاحدهما فثبت على الثاني ولو ادعى كل واحد منهما ان دعوى الذي في يده فاقرب لاحدهما حلفه الثاني
 لثاني او حلفه باثر عكس هذا العبد ولا يثبت وهو كذلك او ذكره كالك الاعادة انتهي في الغصب كل موضع لو ادعى العبد
 من زنا فادان اكثر يستحق في ثلث مواضع وذكر ما سلكه كس من الكوكل الزنا او اذ وجد بالسرية عيا جارا فان رده بالعيب
 واراد ابايع ان يحلف بايعه ان الكوكل من العيب لا يحلف فان قول الكوكل الزنا كس يطلعه ان الزنا في الدعوى الا ان
 رضاه لا يحلف ان انقر الزنا في الكوكل يقتضي البير اذا ادعى المدعيون ان الكوكل ابراهه من الدين وطلب ميراث الكوكل
 لا يحلف وان اقر به زنا في سائر وقته سابقا وقصوبه فعله على الملائمة والصفوة الا في اربع دوله وذكر في الشرع كالحلف فاعدا
 وزدت عليها بعبارة ذكر في العيب الحلف عند الامام ولو اقر به زنا وشاهد بها اذا كان موجودا لا يستحق ولو
 حضر كالعيب با وادان اكثر لا يحلف لقطع ولو اقر به باطع وذكر الاستسجال لا يحلف لا يثبت في الصحيح الا في
 قول البيهقي ولا تنوّل في العبد الا واقاف الا اذا ادعى عليه العقد يستحق ح كذا في شرح العرس كس من يجوز قضاء الا بالبر
 يؤمل القضاء كذا كس يجوز كذا في القاضي لا يكون القاضي من جهة الحلفه تقتضي لا يجوز كذا في القسطة
 وفي النسق من ابن يوسف الا اذا تولى القضاء من قبله يقتضي كس لا يبرئ كس القاضي يجوز اذ كان عدلا واذا كان
 جائرا افلا يمنع الرواية عن ابن يوسف كذا في القسطن انما قضاء الا يبرئ كذا في فتاوى ابن مبرك من عدم جواز
 حكم الزنا اذا كان جائرا كذا في الخطم وقد امتنع بان تولية باشا مصر قاضيا يحكم في قضيت بمصر مع وجود قاضيه الكوكل
 من السلطان اطلق لانه في موضع اليد كس كس كس السيد في شرح ارب القضاء للملك ابو كذا في قضاء قبل وصوله الى المحلة
 نقضه جواز قبول الرعية قبل الوعد مطلقا وعدم جواز استا بة اربا ان ثبت في فعله كذا في عمل القضاء ان علي كذا
 نائب جين التولية في يد السلطان والظاهر ان السلطان وج لا يحلف في حادثة وقعت في زمانه للغصب ادعى ان
 غصب الثاني والاول شهوده من الظرفاء والاطراف الذين ايعوه غايبا يؤمنون باليوم في انا في القابلة العبد الا حلفا
 ويسقط منها وفي القاسم من ان لا يجوز واحدة من جملة اثباته ولو اتفق في فرض حدة واحدة من من غايبه عسكره
 ملان انما من ظهر له ما دفع ابراهيم او المدعي عليه هذا حلفه بقوله ان زعمه من يتقدم في حق مطالبه ذلك
 ساي دفع الاجرم فاجاب المدعي عليه بان الاول المذكور في نفسه مستاجر الوقف لساي الموقوف فاحضر المدعي شاهدين
 يبرئ من المذكورة وزاد احداهما على شاهد من انا المدعي عليه واضع العيب فحكم القاضي الملك المدعي فكم
 البينة من المدعي عليه على اداءه من ان الاول المذكور في نفسه مستاجر الوقف لم يثبت عليه الحكم من الغنوة
 صحت في الحكم قلت بالتخير صح لان المدعي لم يبرئ فيما في دعواه من خارج لا يبرئ من داخل ولا يطالبه به يدعوى
 والشاهد وهو الحاضر القاضي يستأنف الدعوى فان ذكر المدعي ان المدعي عليه واضع اليد وان خارج وصدة المدعي عليه
 على وضع اليد او بر من المدعي عليه على الخصم لم يبرئ على التزم عليه على طبق الدعوى وطلب من لاناظر ابراهان
 فان بر من على اذ قد تم ما يجمع برهان النماذج لان الغرض مما ذكره برهان النماذج كونه خارجا واما برهان لينة النماظر
 النماظر المدعي عليه في نفسه وبر من غير برهان النماظر على ان المستاجر قد تم برهان النماظر كونه خارجا واما برهان لينة النماظر
 كونهما من الغرض من الاول والاولى البينة الاول بينة خصما قلت لا يخرج ذلك من كونها خارجا فاجتبت مقدمه
 اية يخرج بينة النماذج الا اذا سبق كس في يد المدعي مقدمه لان الغرض مما ذكره في قوله ان برهان الملك الطلق وهذا حكم

[illegible]

كلام تعليم وفي قوله لا تدم حتى تنقض العشر كما ذكرنا في الصاوي الصغرى حيث قال في الحاشية وفي الزاوية امره ببيع
عبد موهبة اليه وقال في الباع بعد البيع حتى تنقض العشر فاعاد دفعه الوكيل الى المشرى حتى تنقض العشر ولم يضمن المشرى
بما يبيع والضمان على الوكيل كما لو اوجد الوكيل لم يضمنه المشرى في قبض العشر وفي الزاوية اوله ببيع ولم يضمن المشرى ان يرد
على الباع حتى ينقض العشر فانما في المشرى ثم البيع وصلى الوكيل العشر الا انه يرجع الى الباع المشرى ان يرد في خلافه لو ان
البيع حتى تنقض العشر لان التسليم وقيل العشر من المبيع في وجه احد الوكيلين لا يملك العشر وفي الحاشية ولو كان
بيع من الباع لم يضمن لان التسليم العشر كان له من الملاك وان ينقض العشر حتى لو كان التسليم معلقا لم يضمن له ان يضمن
المالك على العقد الموقوف كما انما قد لا يضمنها بائع الوكيل كذلك العقد الموقوف لا يضمن على كونه ما لم يرد المشرى
الوكلاء بتجصيل العقد والوكلاء حتى لو باع بعد موقوفه فالا يخرج عما لو كان ان البيع حصل بعد ان قد انما هو يحصل
للمستوفى بآب كما لو كان طارح يخرج عما لو كان وابتاع الوكيل لا تنقضه كمنه في الموكل فنفذ املك العقد ملك
الواجبة وانما في خروج الجميع كغيره ما يضمنه كل من زوجه وجماعة وتزوج وقبل فصول انهما لا ينقضه بل ارجائهما وزوجه
اختيارا برضاها وبغيره فنقض حتى لا ينفذ مقام الوكيل ومنه الوكيل يصدق في قوله دون وجوع وفي العشرى على وجه المثل
الف منهم المشرى يهاجده فلما شره كما لا لا يفتقرت اومات العبد في من فطلب الباع العشر والاخر العبد ذكر
في الأصل الموكل ان يضمن الموكل الاخرى في رد ماله الى الباع لان الوكيل طارح لاخر فالحق والضمان ان يكون على من طارح
والا فلا يضمن العبد ولكي في الوكيل الباقية لا الغيبة بل البينة هذا لا يعرفه الا بشرى هذا العبد لا يضمنه البينة فاما اذا
لم يرد الباقية يكون مستحقا في دفع الضمان عن غيبة البينة لا يصدق في جوابها الضمان على الاخر حتى لو كان من السلك في دفع
المشرى فلو دفع الى الباع وامر المشرى يهاجده ويرد من ضمنه في ضمانه ودرهم فاشترى وادعى الزيادة وادعى الوكيل
تخالفوا والمشرى انما لا يضمنه بخلاف شرى العينة كما قال ما يضمنه البينة في الف وفي تمامه في الباع ما يضمنه والبينة
بما لو قيل قبله وهو انما لا يكون دون الاثر وقيل في قول الزاوية لا يضمنه الاخر وهو قولها بالامر كبيع المشرى
في الكرخ وجعلت رواية مستوحاة من جهة ماله اقام البينة قبلت وانما قالها الوكيل او في كايه انتهى وفي شرحه على ما كان
على ان البيات ثلاثيات فاما كانت كرا كرا ما كانت ولي البينة اذا اختلفا في مقدار العشر فيحاطان ويبدأ منها
انما راها اذا اعطى بغير الف درهم وامر ان يضمنه في ضمانه فاشترى بآية وقال انما
بالعشر فمما هو في الامر شرهتها فقام اقام البينة قبلت بئس وانما ما يضمنه البينة في العينة الوكيل او لا كرا كرا ما كان
لم يكن لها بئس فيحاطان لان الوكيل مع الموكل كرا كرا المشرى في ضمانه فاشترى بآية وقال انما
في الباقية على قول الزاوية لا يضمنه الاخر وهو قول محمد في الصغرى في الباع والوكلاء والفرق ان كان
الوكيل يحلف على انساب الموكل على العلم بما يدعيه انما لا يعلم ان شرهتها بالالف وخمسها من الخلف على انساب فويح كذا انما يضمنه
بالاخرى وفي خلاف الباع والمشرى حقيقة ان قد كرا كرا يحلف على انساب والمشرى في انكاره لا يكره زاده من
بئس الباع ولا يضمنه لو جوسه تسليم العشر عليه فيها الفصل الثاني في خروج بعد استأجرها في القوة ولم يوجد في وقت ان كان
في العينة الحارثة فيقول الوكيل لا في الف المبيع من يضمنه حتى يخرج نفسه انما يقول انما يضمنه في مقابلته فيقول
قوله في ذلك من يضمنه في الف حصة غير مقصودة فاكوا على الرجوع على الاثر او انكره فيحلف على الامر يرضى عليه
ملك النفس ثلث الف الوكيل انكره فيحلف على الحقيقة الحاصفة بحري فاذ اخلها فيفسخ العقد في بئس المشرى صار
الثلث الموكل في قوله قبل تسليم الامر ثلثا الحارثة وقام وشرهتها فكلها المشرى كلها لكن سلامة المشرى دون الموكل

[illegible]

وكذا بالبيع فلا يجمع على كل شيء ولا كل في الحائز، فانه جازع لغيره فلو لم يرد رجلان يفتني من دله انظر الى اللفظ
التي لهما في هذا الموضع فبعضه واحدة والآخر وكذا صاحب الدين لا يجمع المأمور على الاطلاق لان المأمور يقضي الزين وكذا في
ما في منة لفاذا لم يرد في ذمته لا يجمع المأمور على الاطلاق وكذا في الدين اذا كان المستر وبه فقد انتم من ان يفتني
الوكيل فان قام المأمور به على قضاء الدين فبقيت ميتة ويجمع المأمور على المأمور به الا ان كان من دين الطالب انتهى وكذا في الباب
في ان لا يرد كذا في اللفظ فبعضه من مبيع الوكيل ميتة واحدا واما في بيع وكذا في الباب لانه لم يرد في بيعه فبعضه من مبيع
يعني لو وكل بالبيع فبعضه من مبيع من غير ان يرد من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع من غير ان يرد من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع
البيع وان كان في بيعه فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
الا يرد واجزا ولا يكون العقد قائما باثنين من الطرق معدوم في حق وكذا في البيع فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
به العبر من انك كذا في اللفظ فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
احد الا يرد في بيعه فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
جازا يجمع ولو وكل بالبيع فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
او من نفسه فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
رجلا واما بالبيع فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
وفي البرازية وروى الحسن ان المأمور به جازية بانه ميتا فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
الطاهرة ان الخلاف من حيث الجنس لان من لم يرد في البيع فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
قد اوردوه في الاجابة ان يرفع فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
الاسم في قوله بالبيع فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
اجزا في اللفظ فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
بمن مينا وبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
ليس انما يرد في البيع فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
بعد اللفظ كذا في اللفظ فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
اذ استمر في البيع فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
الرجل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
فان شافى المجلس فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
المجلس فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
ولا رسولا انتهى وكذا في اللفظ فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
وفي طلاق البرازية قال في اللفظ فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
كيت في حق من يرد في البيع فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل
انتم انكم اكلوا علفا فبعضه من مبيع الوكيل فبعضه من مبيع الوكيل

[illegible]

[illegible]

10

[illegible]

المعروف

[illegible]

في هذا الأصل يصح من المالك ما لا يترفع عن حق الورثة في تعلق بالزكاة وانما صح اقراره بالبيع لا يترفع عن حقه عليه السلام
الا ان يكون فيه مخالفا لما لا يخرج من المالك كإعارة في موقوف آخره حق الورثة ليس مقصرا لاعتقاده العين فخطأ في تعلق بها اير
بها فاعلم كنهه صحيح اقراره بالبيع والاصح اقراره ببعضه لان يكون بعينه من شئ الآخر اذ ينبغي ان يصح اعادة العينة
مجموعا لئلا يفرق بينهما وصحة المقرور صح وصار جبر ان كان قبل كونه حرة بالتعاضل لا نهجم اقراره بالبيع والاروق والقرية
وبوعاها غير ما قبل الحكم فاعلم ان صدق في اقراره اقراره بالبيع على نفسه كذا وبذا وكذا كذا حتى جازا بمجموعا لئلا يفرق
اقراره بالبيع ووجه ان اقراره لم يقصر بطلان الحرية لانها غير ثابتة بحج كونه مسرورا لئلا يكون بانيها اقراره ان كان
مقتضا على اصل الفطرة واعلم ان المالك اكتشف من المصلحة ليعاقل اقراره بضميمة الكلام حتى على المعرفة والبرهنة وجد ما بعده
قضاء القاضي عليه كذا كامل او التعاضل في الاطراف الصريح اقراره بالبيع بعد ذلك لانه يقصر بطلان الحرية انما ينشأ بحج
موجبه وبطلان الحكم بطلانها لا يتعلق بهما من حق اقراره على ما لا يخرج من المالك كإعارة اثم لم يكون حرة اقراره اقراره
لم يطل ما كان كذب لا لاجل الصدق بعد الكذب ثم كان كما قبل الكذب في اقراره بعد ذلك لانه يقصر بطلان الحرية انما ينشأ بحج
ولم يقتصر بهما القول ان الحكم بالملك لا يكون اقرارا من المالك قالوا انما حكمت هذا العبد لا يصح كذا في الخطم ورايهم
اقراره بالبيع واما حكمه من حق المالك والرد احكاما لم يعيد وتمام في سعة النظرة من جهة فاعلم ان القاضي ان كان في
القطب لانه اقراره بالملك القطع فاعلم ان اقراره بعد ذلك لانه يقصر بطلان الحرية انما ينشأ بحج كونه مسرورا لئلا يكون بانيها اقراره ان كان
حرة بالتعاضل واما بعد قضاء القاضي عليه كذا كامل او التعاضل في الاطراف الصريح اقراره بالبيع بعد ذلك لانه يقصر بطلان الحرية انما ينشأ بحج
في المالك والرد احكاما لم يعيد وتمام في سعة النظرة من جهة فاعلم ان القاضي ان كان في القطب لانه اقراره بالملك القطع فاعلم ان اقراره بعد ذلك لانه يقصر بطلان الحرية انما ينشأ بحج كونه مسرورا لئلا يكون بانيها اقراره ان كان
كانت تحت زوج لا يصح قولها في ابطال النكاح بخلاف اقراره انما ينشأ بالزوج فصدقه اقراره بالبيع فاعلم انما ينشأ بحج كونه مسرورا لئلا يكون بانيها اقراره ان كان
وبطلان النكاح لان الاصله نافي النكاح من اقراره اقراره بالبيع فاعلم انما ينشأ بحج كونه مسرورا لئلا يكون بانيها اقراره ان كان
كان الزوج طلقها او طهر فاعلم انما ينشأ بحج كونه مسرورا لئلا يكون بانيها اقراره ان كان
فتبين ثم اقرت بالزواج لان رجوعا في البينة انما اقراره بالملك القطع فاعلم ان اقراره بعد ذلك لانه يقصر بطلان الحرية انما ينشأ بحج كونه مسرورا لئلا يكون بانيها اقراره ان كان
عليه صدق فصدقه اقراره لا يصح قولها بطلانها ولو استأنه وركا اقراره بالبيع فاعلم انما ينشأ بحج كونه مسرورا لئلا يكون بانيها اقراره ان كان
صدقه مسرورا او كاتبه عدا او جزمه اقراره بعد ذلك لانه يقصر بطلان الحرية انما ينشأ بحج كونه مسرورا لئلا يكون بانيها اقراره ان كان
بصدق قول الرجوع والطلاق في حق خمسة زوجات ومكاتبة ومبررة واثم ولحق وهو في حق خمسة اقراره بالبيع فاعلم انما ينشأ بحج كونه مسرورا لئلا يكون بانيها اقراره ان كان
واقراره من اقراره بالبيع ثم اقرت بالزواج لان رجوعا في البينة انما اقراره بالملك القطع فاعلم ان اقراره بعد ذلك لانه يقصر بطلان الحرية انما ينشأ بحج كونه مسرورا لئلا يكون بانيها اقراره ان كان
ولذلك كراهة من القاضي فحقه يكون مملوكا لم يبرهن على رجوعه في البينة انما اقراره بالبيع فاعلم انما ينشأ بحج كونه مسرورا لئلا يكون بانيها اقراره ان كان
فانما لا يترفع من راسه من روق بالبيع وينشأ بالبيع من روق البينة الاصلية او العارضة وبرهن بغير الخطأ حال العاقل فان
وله يوجب قهر من اقراره بالبيع وينشأ بالبيع من روق البينة الاصلية او العارضة وبرهن بغير الخطأ حال العاقل فان
نكاحا بغيره ويبرهن بغير الخطأ حال العاقل فان
يعلم ان اقراره بالبيع وينشأ بالبيع من روق البينة الاصلية او العارضة وبرهن بغير الخطأ حال العاقل فان
اقراره بالبيع وينشأ بالبيع من روق البينة الاصلية او العارضة وبرهن بغير الخطأ حال العاقل فان
اقراره بالبيع وينشأ بالبيع من روق البينة الاصلية او العارضة وبرهن بغير الخطأ حال العاقل فان

مال الكحل في ذمة نفسه صار صانعا لالا في ذمة وقضاؤه من مال نفسه لا يستحق الضمان ولا يوجب الرجوع فانه
تصرفه من نفسه بغير امر ولا ذمة امره ان يتصرف بالمال الذي دفعه اليه ونحوه ما ذكره في بيان على التوكيل
في الخصومة من فداؤه قاربا على رجل حرة ودايم وانه يتصدق بها فانفقها كوكيل في تصديق الامر بغير امر
لا يجوز ان يكون صانعا للخدمة ولو كانت الدائم قائمة فاسمها الكحل نفسه قهر من بغيره جازا تحتها ويكون
له بغيره قال اولو دفع رجل الي رجل دينار او امره ببيع فباعه للمأمور بغير امره من نفسه فاسمها الكحل نفسه قال
ابو يوسف لا يجوز له وليس باذا امره بالدين ان الدين لخلان وان سوغا في بيعه كونه جازا لا يملكه ويكون له بغير
ولا في بيعه كذا في البرزانية البنية تكون بغير امره في البيع والجاره كما في اجارة العبد ولو لم يجره وارفع
بعينه لم يوجب له المستأجر قبل القبض فاذا استأجره قبلت كان هذا اقل كما في البيع وبه يستند
البيع بعينه قبل القبض فيمنع البيع فله ان ياتي في الاجارة فانه لا يجره على الصلح الا في سائر ما منعه الا في بيعه
لازوجه على وجهها اذا سلمت نفسها اليه في منزل فغلبت وكسوتها وسكنها على قدر ما لزمه لعلها لا يفتقر في ذمة
من حرة ومن قد غلبت في ذمة فليفتق ما لا يملكه احدها كذا في اجارة الكرخي واحدا للصلح الا في اجارة الجاهل فان كان موزنا
نقطة للموسر وان كانا معسرين ففقد العسر وان كانت موسرة فهو معسر فليفتق نقطة العسر وان كان يملكه من
نقطة الموسر وان كانا معسرين ففقد العسر وان كانت موسرة فهو معسر فليفتق نقطة العسر وان كان يملكه من
منها العسر للموسر بما يجب على الوارث فلهما على الوصي بعبودية الوصي على صيغة الفاعل مع انها في الوصي بما يجب
بواجبة على الوصي بغيره في ذمة الموسر وقدره في ذمة الموسر وعلى ذلك الكتاب السنة واجماع الامه اما الكتاب من بعد
وصية يوصي بها او يورث ويؤثر ليل يغيرها السنة ما روي ان سعد بن ابوقحافة من بني ابي ذر بن جهم ففقد
على السلام بعد ثلاث فقال في رسول الله في التعلق بالابنة فانما هو من بيع على القادر فانما هو من بيع على القادر
قال في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
وقال في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
وبهذا روي عن جدها وروى عن جدها وروى عن جدها وروى عن جدها وروى عن جدها وروى عن جدها وروى عن جدها
كذا في الاختيار السنة منها السنة في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
خلافه لو كانت السنة في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
يجب على الناظر تسليمه لوقوف عليه من اذله محض ان لم يكن في حاله ولا في حاله ولا في حاله ولا في حاله
اي ثمانية الصلح كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
لا تعلق له في كذا كان ابراءا كما في قوله لا تعلق له في كذا كان ابراءا كما في قوله لا تعلق له في كذا كان ابراءا
اجتمع في الاصل فقال الدائم لا تعلق له في كذا كان ابراءا كما في قوله لا تعلق له في كذا كان ابراءا
بعده ذلك ولكن قيل لم يبرأ الاصل من التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
وان لا تعلق له في كذا كان ابراءا كما في قوله لا تعلق له في كذا كان ابراءا كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
وبه في البرزانية السنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
فلا يبرأ من التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة

كأنه

في كذا في ذمة نفسه صار صانعا لالا في ذمة وقضاؤه من مال نفسه لا يستحق الضمان ولا يوجب الرجوع فانه
تصرفه من نفسه بغير امر ولا ذمة امره ان يتصرف بالمال الذي دفعه اليه ونحوه ما ذكره في بيان على التوكيل
في الخصومة من فداؤه قاربا على رجل حرة ودايم وانه يتصدق بها فانفقها كوكيل في تصديق الامر بغير امر
لا يجوز ان يكون صانعا للخدمة ولو كانت الدائم قائمة فاسمها الكحل نفسه قهر من بغيره جازا تحتها ويكون
له بغيره قال اولو دفع رجل الي رجل دينار او امره ببيع فباعه للمأمور بغير امره من نفسه فاسمها الكحل نفسه قال
ابو يوسف لا يجوز له وليس باذا امره بالدين ان الدين لخلان وان سوغا في بيعه كونه جازا لا يملكه ويكون له بغير
ولا في بيعه كذا في البرزانية البنية تكون بغير امره في البيع والجاره كما في اجارة العبد ولو لم يجره وارفع
بعينه لم يوجب له المستأجر قبل القبض فاذا استأجره قبلت كان هذا اقل كما في البيع وبه يستند
البيع بعينه قبل القبض فيمنع البيع فله ان ياتي في الاجارة فانه لا يجره على الصلح الا في سائر ما منعه الا في بيعه
لازوجه على وجهها اذا سلمت نفسها اليه في منزل فغلبت وكسوتها وسكنها على قدر ما لزمه لعلها لا يفتقر في ذمة
من حرة ومن قد غلبت في ذمة فليفتق ما لا يملكه احدها كذا في اجارة الكرخي واحدا للصلح الا في اجارة الجاهل فان كان موزنا
نقطة للموسر وان كانا معسرين ففقد العسر وان كانت موسرة فهو معسر فليفتق نقطة العسر وان كان يملكه من
نقطة الموسر وان كانا معسرين ففقد العسر وان كانت موسرة فهو معسر فليفتق نقطة العسر وان كان يملكه من
منها العسر للموسر بما يجب على الوارث فلهما على الوصي بعبودية الوصي على صيغة الفاعل مع انها في الوصي بما يجب
بواجبة على الوصي بغيره في ذمة الموسر وقدره في ذمة الموسر وعلى ذلك الكتاب السنة واجماع الامه اما الكتاب من بعد
وصية يوصي بها او يورث ويؤثر ليل يغيرها السنة ما روي ان سعد بن ابوقحافة من بني ابي ذر بن جهم ففقد
على السلام بعد ثلاث فقال في رسول الله في التعلق بالابنة فانما هو من بيع على القادر فانما هو من بيع على القادر
قال في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
وقال في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
وبهذا روي عن جدها وروى عن جدها وروى عن جدها وروى عن جدها وروى عن جدها وروى عن جدها
كذا في الاختيار السنة منها السنة في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
خلافه لو كانت السنة في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
يجب على الناظر تسليمه لوقوف عليه من اذله محض ان لم يكن في حاله ولا في حاله ولا في حاله ولا في حاله
اي ثمانية الصلح كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
لا تعلق له في كذا كان ابراءا كما في قوله لا تعلق له في كذا كان ابراءا كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
اجتمع في الاصل فقال الدائم لا تعلق له في كذا كان ابراءا كما في قوله لا تعلق له في كذا كان ابراءا
بعده ذلك ولكن قيل لم يبرأ الاصل من التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
وان لا تعلق له في كذا كان ابراءا كما في قوله لا تعلق له في كذا كان ابراءا كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
وبه في البرزانية السنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة
فلا يبرأ من التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة كذا في التعلق بالابنة

[illegible][illegible]

41

102

والمرق لم يجر لان نقلها الى الغير معصية والظلم صحيح استيجار فكل بيان الاجرة والحق لوجود شرط الجواز كذا في الاول والبيان
باجر العاصم ثم مكنت فثبت كذا في الاول والبيان بان نقل جاز فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
ما صحت لوجود شرط الجواز استقبلها كما ان نقلها لغيره في ملك الغير انتهى استيجارها لغيره فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
كذا في البرزاني وكذا بان استيجار طريق الفردان بغير شرط الجواز كان بغير شرط الجواز لان استيجارها لغيره فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
والناس في نقلها من غير شرط الجواز لانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
فقط في جاز فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
ولو اجارة او اجارة طوية ثم اجريها من الجواز فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
الرقبة لا بعدد الاجارة فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
من العقد الاول بعدد الاجارة فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
استرجع شيئا لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
الخدمة لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
الغناء او لغيره فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
وفي البرزاني اجرة فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
ان وقتها وان كان في هذا اليوم ومنه الشرع يجب ان يكون هذا اليوم وحده شرط الجواز فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
انما من لان هذا الاجر وحده شرط الجواز فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
على انفاق العيون ولو استاجر لغيره فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
من غير ما يجوز ان لا يكون مطلقا في بعض الموضع انتهى استيجارها لغيره فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
وفعارة التي اجريها فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
المستعير في ثياب العارية فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
لو لم يبيع على لانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
في البرزاني استاجر فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
بجوازها وانما يستاجر لغيره فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
المستاجر بغيره فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
لا يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
اجارة فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
ان هذا غير صدي لانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
فان شاعروا ان شاعروا لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
بجوازها فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي

فيما كان شرطه كذا في فاسد ولا اجر ويضمنها له الفاضل فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
جاءت لغيرها لانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
بالاستعارة من غير شرط الجواز فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
سلك استاجر فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
معلوم على ان يكون شرط الجواز فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
وفيها لو نقل الى جاز فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
المقدار واحد ما لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
العقد الى المبدأ السبب عليها او على انفسها منها التحفيف او شد الدابة بها لفظا اذا اجارة على من شرطه من الجواز فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
القدور في كفايتها على ان يكون شرط الجواز فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
ما لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
ان يكون موجودا ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
سلك فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
ويخص بها لانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
او فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
والاجارة على النوازل فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
فيها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
على كذا فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
وعلى الدابة وتطير الدابة فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
فاسد لانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
تعلق بها فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
والقصص في الاول والبيان فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
مجلس فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
ان الاستيجار لغيره فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
كل واحد من مخرج العقود فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
طاعة وانما يستيجار على الطاعة فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
انما استحق الاجر فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
يقول الاجارة فثبت بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
تصاها بما يقوله لانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
العاصم وجب ان لا يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي
مرجسته بانها لم يجر ما لم يشترها من صاحبها فاجارة التي

[illegible][illegible]

A close-up, vertical view of the fore-edge of a very thick, antique book. The pages are numerous, tightly packed, and show significant aging, appearing yellowish-brown and slightly wavy. The binding material, likely dark leather, is visible along the right edge.

[illegible][illegible]

وهو القاضى القبض الا بالاذن من ربنا ابراهيم القاضى بعد الاصل بجملة في معنى الميت كذا في الخامسة من المختار والى حاشية
 وعارضا في القيمة فاما القيمة فلان المأذون من جهة الحكم بالدعوى واقامته لبيان ان محله وكذا في من حكم
 الصغير فلان في معنى هذا القرض فواجب عليه قصر من محله ووسيلة القيمة هذا المحل لا ما قبل الواجب عليه
 تسبيل القيمة ليقبض بغيره من جهة الحكم لا يصح لان القيمة كالوكيل والوكيل بالقبض وان كان يمكن القبض على محله
 الثلثة وجميعه من حكم القرض على ذلك فلا بد من ذكر الاذن بالقبض او يفيق اما ذون بالقبض والقبض بهذا في معنى القاضى
 واما معنى السب فانه كذا انتهى السابعة بعد ان القاضى غير بعض القرض فلا بد من معنى الميت كما في الزاوية وبها جملة
 الى قبول الخصم في عدم الممانعة وضو القاضى لا بد من جعله وصيا له من جهة الميت كما في الميت كذا في البيعة
 وفي الزاوية وصي القاضى كوصي الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 للملوك في شرح ادب القاضى ان الضيق في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 القاضى وصيا عا فاما الزاوية فلان جعله وصيا في نوعه كان وصيا في نوعه كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 لا يقبل الخصم في الوصى الى جوف نوعه كان وصيا في نوعه كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 عند عدم الاجابة الا في تركه بالمنازع فانه من جميع المال كذا في وصا بالقبض في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 الكبير من الوصا بالقبض وصورة بالقبض في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 وادخاره لوقت الحاجة في نواصب الوصى وذلك لا يتحقق في المعنى كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 مدخوله لغيره لظان تتوالى ولا يملكه المشرى به ويجعل يستعمل هذه النية في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 لا عاوة جميعه بالقبض والقبض في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 عليه في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 فان الاجابة والاعادة في بطلان بطلان على القول بغيره بعد موت الموصى في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 الوصى من مال القيمة ولم يعلقه لم يعلقه في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 ولا يوجب ان كان لم يكن له الدين واجبا بغيره وان كان واجبا بغيره مع الخط والاحمال والاراء في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 يكون حاشا وعنده الى يوسف لا يصح ذلك في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 لم يصح وان كانت بغيره في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 لان الوكيل لا يملك بغيره في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 في جامع الفضل في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 وغيره بالقبض والقبض في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 في وصية بغيره في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 تضمنه في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 بذلك في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 والعارض في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 لا يتحقق في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 بتأخير الوصية في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية

وهو القاضى عدم تعيينه كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 اراد ان وصي لا يقبض على النكاح باللسان فاقوى راسا الى جوفه وان يقبله راسا ويرد بالقبض وصا ليس
 القاضى ان يزل الوصى على النكاح فان غرك كان جائزا ان كان في الخط وحلفوا في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 ان النكاح باللسان في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 بغير القاضى في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 ولا بد من معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 ادخا مع غيره وكذا في الاصل والظاهر في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 جامع الفضل في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 لنفسه في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 والميت في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 عن ذلك كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 يخرج من معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 مولاها خطأ في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 الا في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 يرد في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 العقب في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 اقل من الميت وكذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 انما خطا في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 كان خطا في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 فاستعاده وارثه في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 الكتاب في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 سعيه في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 مدارا في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 بهذا في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 وقد اقيمت في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 وكذا في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 فذلك في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 اعاد في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 على قضا في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية
 من الزاوية في معنى الميت كذا في البيعة عامة انتهى ويجعل التوفيق به وذكر في الزاوية

[illegible]

[illegible][illegible]

ايضا من ذلك ثم الى ان يام بالكفر كونهم بسلام البصير بعد الابرة ثم بلغ واعتقد الاسلام وعقد وصلي وصام
 لا يحتاج الى عرض الاسلام عليه العوض تحلف قراءة القرآن على لسانه وفي وقت ضرب اليك والقضيب كونه اراي
 ياربي فقال يركب يري يمد من بطوننا حق يري وهم كرمات ارتقا في انما اخذوا بالست اونه باليست كره لا يرف
 ارتقا في الجادة انما حلت بهن في الشجرة لا يكره لان معناه في سبها الا انه في الملقن الايجاد ويحكلي انما بعضا من السلف لانه كان
 يقول في الفتوى ان يكون كذا كذا في ذلك السخوف والتهويل لا حقيقة الكفر وهذا كلام باطل وحاشا ان املقت انما
 ارتقا في معنى علماء الاسلام بالخلا ان الحرام والكفر والاسلام بل لا يقولون الا الحق انما ثبت عن سيد الامام عليه الصلوة
 والسلام واما اجتهاد في جهاد الاعم اخذ من نظر القرآن انما الكتب العلم او من سيد الرسل العلم او قال الحق
 الكلام والذي حرره وهو تحت ارشاد النافعين لدا العلم بولهم ارتقا في بعضه

دار السلام والرفيق والهادي الى الصواب اللهم اعصنا امرنا ور

انفسنا وانا اعلم اننا انما نلت الرقي والرحم

برحمتك وبرحمتك وبرحمتك

شفاعة بكبريتك

وكراماتك وبرحمتك

لولايك وبرحمتك

يا حنان يا منان يا ذا الجلال والإكرام

يا سلطان يا غفور يا رحيم

آمين

